الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

دور البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى
فى تنمية وتشجيع القطاع الخاص بالريف المصري

ورقة مقدمة من

د/ حسن على خضر

المحتويات

- مقدمة
- مفهوم وبرامج التنمية الريفية المستهدفة لتطوير الريف المصري
- سياسات الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة وأثارها على الريف المصري
- مبررات وأهداف التمويل الزراعي
- المراحل التاريخية لتطور بنك للتنمية والأئتمان الزراعى فى مصر
- الإستراتيچية الحالية والمستقبلية للبنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعي

برامج التصحيح الهيكلى ودور الوساطة المالية

- السياسة الائتمانية الزراعية للبنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى فى ظل التحرير الاقتصادي
- دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة

مقدمة

لقد كان القطاع الزراعى وسيظل القطاع الرائد فى الاقتصاد القومى المصرى من حيث أنه يضيف نحو خمس الناتج الإجمالى ويساهم بنحو ثلث حصيلة الصادرات فضلاً عن كونه القطاع الهام فى توفير مستلزمات الصناعة المصرية.. ولقد شهد هذا القطاع تحولات كبيرة فى مجال الإصلاح الاقتصادي، فأسهم بدور متعاظم مع تلك التحولات للسياسة الائتمانية ولعب دوراً هاماً فى التنمية الزراعية، وقد بدأت الدولة فى بداية الثمانينات فى تنفيذ استراتيچية جديدة للتنمية الزراعية تضمنت مجموعة من الاهداف للنهوض بالإنتاج الزراعى كان أهمها تنمية الموارد الارضية رأسياً وأفقياً وتوفير الموارد المائية لها واقامة المشروعات الجديدة لاستصلاح وتحسين الأراضى والرى والصرف وغيرها... بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير مفهوم وأساليب منح الائتمان الزراعى بطريقة تؤدى إلى إتساع قاعدة المتعاملين من المنتجين الزراعيين لتغطية جميع جوانب الانتاج الزراعى وزيادة اسهامه، وتنظيم وتنمية وتنسيق الانشطة الاقتصادية المرتبطة بنظام التمويل الزراعي. وقد أكدت استراتيچية الزراعة فى التسعينات على أن توفير التمويل يعد عنصراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية الزراعية.

وللبنك دور هام كبنك متخصص له ميزة الانتشار، ومن ثم فانه يلعب دوراً هاماً فى التنمية الزراعية وفى جذب المدخرات فى كافة انحاء الريف المصري. ويعتبر البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنك المحافظات

المصدر الرئيسى للتمويل والائتمان الزراعى نظراً لطبيعة السياسة المتخصصة التى ينفذها والتى تستهدف دفع عجلة الإنتاج الزراعي، وتهيئة الظروف الملائمة والمناخ المناسب للاستثمار فى مجال الزراعة، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ السياسات والخطط التى تساهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم الاستثمارات فى القطاع الزراعي، وإنشاء المشروعات الصناعية / الزراعية الجديدة، واقامة المرافق الريفية.

ويستهدف البنك فى المقام الأول تقديم الائتمان لغالبية المزارعين والاقتراب منهم فى قراهم ومنحهم التسهيلات الأئتمانية فى مجالات التسويق والإرشاد والتصنيع والنقل وتوفير مستلزمات الانتاج واستصلاح الأراضى وغيرها من الأنشطة الزراعية، كما يولى اهتماماً خاصاً بالمحاصيل الاستراتيچية الهامة كالقطن والقمح والارز والذرة ويقدم التيسيرات لتمويلها انتاجاً وتسويقاً. وايماناً بدور بنك التنمية والائتمان الزراعى كصرح ائتمانى قوى يساعد الفلاح المصري، ومع التوجه العام للدولة إلى إقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص فسيكون للبنك دور أكثر أهمية فى المستقبل حيث تقوم خطته على تطوير النظم المصرفية لجذب أكبر عدد من العملاء فى الريف المصرى وتطوير أساليب واجراءات التعامل فى التمويل للأنشطة الأئتمانية والاستثمارية وتعديل سياساته الائتمانية بما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية من أجل تحقيق مسار التنمية الحقيقية فى الريف المصري.

مفهوم وبرامج التنمية الريفية المستهدفة لتطوير الريف المصري

تعرف التنمية الريفية بأنها استراتيچية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي، وبذا فأنها تشمل بالاضافة إلى التنمية الزراعية تنمية مختلف نواحى المجتمع الريفي، وللتنمية الريفية بمفهومها الواسع المتكامل ابعاداً جوهرية هى بُعد انتاجى اقتصادى لتحقيق نمو اقتصادى قادر على الأستمرار والتطور، وتشكل التنمية الزراعية الأساس فيه مع أرتباط هذا بالأنشطة الريفية الأخرى الاجتماعية والثقافية، وبعد توزيع اجتماعى يهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والحد من الفقر باتاحة فرص عمل إنتاجية وتضييق الفروق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية وتضييق الهوة بين القطاع الريفى والقطاع الحضرى مع التركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً، وبعد بشرى يهدف إلى الإهتمام بالتنمية البشرية والعنصر البشرى فى الريف من حث تعليمه وصحته وإيجاد فرص عمل منتجة له وضمان حوافزه واشراكه فى إتخاذ القرار والتخطيط والادارة والتنفيذ أى أن تساهم التنمية الريفية فى تطوير الانسان الريفى ليصبح أكثر قدرة وإقبالاً وفهماً للعمل، وبعد بيئى لتحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على البقاء والاستمرار والحياة بدون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من ماء وارض وكائنات حية نباتية وحيوانية.

حيث أن التنمية الريفية هى تنمية مرتبطة بتطوير حياة البشر أساساً فيجب أن تتاح لهم فرصة الإعداد والتخطيط والتنفيذ والمشاركة الديناميكية الفعالة، ولذا يجب أن يكون التخطيط فيها تباعاً من القاعدة وليس القمة Botton Up Planning حتى يكون متمشياً مع أحتياجات وقدرات هذا المجتمع، مع إعطاء أهمية محورية للحوار مع المشاركين ودورهم فى عملية الاعداد والتخطيط والتنفيذ.

يجب أن يستخدم التمويل الذاتى من مدخرات المجتمع الريفى فى أحداث هذه التنمية سواء بالنسبة لفرص العمل الانتاجية بخلق مجموعة من المشروعات المتكاملة التى تغطى مراحل ما قبل الانتاج مثل توفير مستلزمات الانتاج ومشروعات الميكنة، ومرحلة الانتاج وما بعد الإنتاج كمشروعات التسويق بمختلف مراحله مثل التدريج والتعبئة والتصنيع والنقل والحفظ والتخزين والتصدير. هذا بالإضافة لحل المشاكل مثل مشروعات الصرف والرى وغيرها. وهذا يعنى تكامل الحلقات بحيث يعتمد المجتمع الريفى على خدمة نفسه بنفسه وإيجاد مناخ مستقر ومناسب باقل مخاطر ممكنة للمنتجين فيه مع إيجاد العديد من فرص العمل المنتجة التى تستوعب جميع فئات وطبقات الريفيين سواء كمشروعات فردية أوكمجموعات أو شركات كبيرة. أما الخدمات والمرافق اللازمة فيجب أن يكون هناك مشاركة بالمساهمة الذاتية لتنفيذ هذه الخدمات حتى يحس الريف بأنه صاحب هذه المرافق فيحافظ عليها.

لذلك فان التنمية الريفية المتكاملة كمدخل اساسى للتنمية الاقتصادية تهدف الى التركيز على الجوانب الاجتماعية وربطها بالجوانب المادية والفنية فى التنمية الزراعية ، وذلك تحقيقاً للعدالة الاجتماعية عن طريق تحريك قدرات المجتمع الريفى واعادة توزيع الموارد الانتاجية ورفع كفاءتها وتوفير الاحتياجات الاساسية لهذه المجتمعات ، وتمكين اهلها من المساهمة فى تخطيط وتنفيذ مجهودات التنمية الموجهة لتحقيق مصالحهم وضمان تطورهم .

يرتكز بناء برامج التنمية فى ظل سياسات الاقتصادى على عدة جوانب رئيسية اهمها .

- تحسين وتطوير التكنولوچيا المستخدمة او الممكن استخدامها وتتلاءم مع الظروف البيئية وتشمل هذه تقنيات ترشيد وصيانة الموارد الطبيعية خاصة الزراعية ، وايضاً تقنيات ما بعد الحصاد، وتطوير وتطويع تقنيات تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية وبما يمكن من استخدامها فى اطار المجتمعات الريفية وفى حدود السعات الاقتصادية التى تحفز صغار المزارعين على استخدامها او على الاقل توجيه مدخراتهم للاستثمار فى اطار تجميعى او تعاونى .

- تطوير البناء المؤسسى المرتبط بالمجتمعات الريفية تركيباً واداءً وبما يتواءم مع طبيعة واثار سياسات الاصلاح الاقتصادى ويشمل ذلك بالضرورة البناء المؤسسى الحكومى بتنويعاته واختصاصاته المختلفة والمرتبطة بتأدية الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات ، والمؤسسات الاهلية للريفيين القادرة على تنمية روح المشاركة الايجابية والتطوعية العاملة فى مجالات تلبية الحاجات الاساسية لمجتمعات الريف وبصفة خاصة فى مجالات توفير مدخلات الانتاج بانواعها وتسويق او تصريف المنتجات الريفية .

- تطوير القدرات البشرية للريفيين او على الاقل الفئة القادرة منهم بهدف زيادة درجة مشاركته فى البرامج التنموية ويشمل ذلك بالضرورة بناء برامج لزيادة مشاركة وفعالية الشباب الريفى والمرأة الريفية فى عمليات التنمية ، ويمكن ان تحقق هذه البرامج نتائج ايجابية ملموسة فيما لو تم تصميمها اخذاً فى الاعتبار

الاحتياجات الفعلية للريفيين، وان تكون الوسائل المستخدمة فى الاداء متفقة مع الظروف الاجتماعية والقيم والعادات السائدة فى كل منطقة.

- الاهتمام بالبرامج التنميوية المستهدفة : تنويع مصادر الدخل والحد من البطالة بانواعها ، ويتصل بهذا الهدف ما سبق ذكره بالنسبة لتطوير التقنيات الملائمة ، وكذا تشجيع اقامة الهياكل المؤسسية الأهلية التى يمكن ان ترسهم فى هذا المجال سواء بتحديد فرص الاستثمار او التدريب على الاداء او توفير عناصر الانتاج وتصريف النواتج النهائية.

- الاهتمام بالبعد البيئى عند تصميم البرامج التنموية ليشمل نشر الوعى البيئى وخاصة ما يتعلق منه حماية وصيانة عناصر ومكونات الطبيعة ، وتحقيق التواءم والتكامل بين البعدين التنموى والبيئى عند اختيار الانماط التكنولوچية المطبقة فى العمليات الانتاجية .

سياسات الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة واثارها على الريف المصري

ان قطاع الزراعة كان قطاعاً سباقاً لغيره فى مجال الاصلاح الاقتصادى ، فمنذ اوائل الثمانينات بدأ قطاع الزراعة برنامج متسق بالاصلاح الاقتصادى كانت ملامحه التوجه للمزيد من اعمال آليات السوق وتوسيع مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الزراعى وقصر دور وزارة الزراعة على البحوث والارشاد والسياسة الزراعية وان يكون الانتاج وملكية الاصول مسئولية القطاع الخاص ، وقد اعتمد الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة المحاور الرئيسية التالية :

- الغاء حصص التوريد الاجبارى للمحاصيل الزراعية فيما عدا محصول قصب السكر حيث اصبح من حق المزارع بيع المنتجات الزراعية باسعار السوق والسماح للشركات الخاصة بالاشتراك فى عمليات تداول وتسويق المحاصيل ، وفى حالة انخفاض اسعار السوق يمكن للمزارع توريد محصوله اختيارياً بسعر (Floor Price) الذى يتم تحديده على اساس تكلفة الانتاج ، كما تم الغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية للمحاصيل الزراعية . وتمشياً مع اجراءات الغاء التوريد الاجبارى فقد تم رفع اسعار مستويات الاسعار المزرعية بهدف تشجيع المزارعين على الانتاج .

- الغاء احتكار تدبير وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى والغاء الدعم عليها وعلى القروض الزراعية والذى كان ضرورة لمواجهة الاثار السلبية التى احدثتها التشوهات السعرية التى تعيق كفاءة تخصيص الموارد ، ولمواكبة رفع اسعار المحاصيل الزراعية وتم السماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى وقصر دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على تمويل النشاط الزراعى وتحجيم دوره فى استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى المدعمة .

- اصدار قانون العلاقة بين المالك والمستأجر للاراضى الزراعية بشكل يعيد التوازن فى تلك العلاقة ويحقق العدالة والكفاءة فى نفس الوقت، حيث تم رفع القيمة الايجارية من ٧ امثال الضريبة الى ٢٢ مثل الضريبة مع

معاملة العقود الجديدة فى اطار القانون المدنى مع امتداد العقود القديمة لمدة ٥ سنوات وامكانية بيع الملاك للاراضى شريطة تعويض المستأجرين بقيمة ٤٠ مثل الضريبة عن كل سنة متبقية من الـ ٥ سنوات اذا لم يرغب المستأجر فى الشراء بالسعر الذى يعلنه المالك او البقاء بالارض لنهاية الـ ٥ سنوات مع تطبيق القانون المدنى على العقود الجديدة وتحويل العقود القائمة الى قواعد القانون المدنى بعد ٥ سنوات من صدور القانون، وترك تحديد قيمة الايجار ومدته للاتفاق عليه بين المالك والمستأجر .

- تحرير تجارة القطن باصدار التشريعات الخاصة بتحرير تجارة القطن بالداخل وانشاء بورصة البضاعة الحاضرة بالاسكندرية وانشاء اتحاد مصدرى الاقطان بالاضافة الى اعلان حد ادنى للاسعار خلال مرحلة انتقالية تضمنه الحكومة حماية للمنتجين من تقلبات الاسعار العالمية ، حيث يقوم المزارع اختيارياً بتوريد اقطانه على اساسه اذا لم تتح لهم آليات السوق اسعار افضل .

- تحويل عدد من الهيئات العامة الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الى شركات قابضة تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وهى الشركة القابضة للتنمية الزراعية والشركة القابضة لاستصلاح الاراضى والشركة القابضة لانتاج اللحوم والالبان والتى اعطيت لها مرونة كبيرة فى ادارة انشطتهاوفق الاسس الاقتصادية لتتلاءم مع التوجه الجديد لقطاع الزراعة بالاضافة الى ان هناك نظرة تشمل كافة الهيئات الاخرى التابعة لقطاع الزراعة لتغيير هياكلها الادارية واهدافها وهى صندوق تحسين الاقطاع والجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى والهيئة العامة للخدمات البيطرية .

- تطبيق نظام التركيب المحصولى التأشيرى وفقاً لاحيتاجات المزارع والاربحية من المحاصيل المختلفة حيث يختلف التركيب المحصولى الامثل من وجهة النظر الفردية عنه من وجهة النظر القومية او الاقتصادية ويعد التركيب المحصولى الامثل هو التركيب الذى يحقق اكبر صافى دخل ممكن .

- تشجيع الاستثمار فى مجال استصلاح الاراضى بما يحقق تنمية زراعية عمرانية متكاملة مقومها الاقتصادى التوسع الافقى شاملاً المجالات الاستثماررة الاخرى ، وان يقتصر دور الحكومة على المساهمة فى اعمال البنية الاساسية والدراسات الاستكشافية مع تقديم كافة التسهيلات لعملية الاستزراع .

وفى ظل هذه التغيرات اصبح قطاع الزراعة حراً يتعامل مباشرة مع آليات وقوى السوق ، وفتح المجال للقطاع الخاص ليحل محل القطاع العام والمؤسسات الحكومية فى العمل فى مختلف الانظمة الزراعية من مدخلات متمثلة فى مستلزمات الانتاج ومخرجات وهى تداول وتجارة مختلف المحاصيل .

ورغم ما لهذه المتغيرات من آثار ايجابية على اهتمام الفلاح بالزراعة وزيادة الانتاجية والانتاج فقد اصبح المواطن فى الريف سواء كان منتجاً زراعياً او غير زراعى خاصة فى هذه المرحلة الوسيطة التى لم يكتمل فيها تحرير بقايا القطاعات بعد ، اصبح هذا المواطن الريفى يواجه العديد من التحديات التى تؤثر تأييراً مباشراً فى عمليته الانتاجية ومدى ربحيته ، ومن ثم دخله واهم هذه التحديات :

- تقلص الدعم الحكومى للمدخلات الزراعية .

- الغاء الدعم عن القروض الزراعية وارتفاع تكلفة الاقراض نتيجة لتحرير سعر الفائدة ورفع اسعار الفائدة على المدخرات .

- تضاعف اسعار مستلزمات الانتاج من اسمدة وتقاوى ومبيدات وميكنة زراعية بالاضافة الى ارتفاع ايجارات الاراضى الزراعية ، مما ادى الى ارتفاع كبير جداً فى تكلفة الانتاج الزراعي.

- نتيجة لخروج الحكومة من استلام المحاصيل الزراعية وترك ذلك لآليات السوق دون اكتمال نظام جدى لتسويق هذه الحاصلات ، اصبح المنتج الزراعى معرضاً لتقلبات الاسعار وتدنيها ومشاكل ايجاد سوق لتصريف هذا الانتاج وكمحصلة لهذه المتغيرات اصبح سعر بيع المحاصيل فى كثير من الاحيان لا يتناسب مع الزيادة الكبيرة فى تكلفة انتاجه مما اثر بشكل كبير على ربحية ودخل المنتج .

- تدهور مستويات التبادل بين السلع الزراعية وغير الزراعية لغير صالح الاولى مما ادى الى ضعف القوة الشرائية للمنتج الزراعى .

كل هذه المتغيرات وآثارها أثرت تأثيرا مباشراً على قطاع الائتمان الزراعى المتمثله فى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفرضت عليه تغيير استراتيچية فى ظل هذه المتغيرات ليقوم بدوره فى خدمة التنمية الزراعية والريفية ودعم سياسة الاصلاح الاقتصادى .

التنمية الزراعية والريفية ودعم سياسة الاصلاح الاقتصادى .

مبررات واهداف التمويل الزراعي

يحتاج المستثمر فى القطاع الزراعى الى موارد معينة لتحقيق العملية الانتاجية ومن اهمها رأس المال ، وهذه الحاجة الى رأس المال معرضة دائماً للزيادة مع مرور الوقت بسبب التضخم المالى والتغير التكنولوچي،وهناك العديد من المصادر لحصول المزارع على رأس المال منها موجوداته ومدخراته الخاصة سواء كانت على شكل موجودات رأسمالية او اموال سائلة او شبه سائلة،او ما يحصل عليه نتيجة الميراث،او من المصادر المتأنية من المشاركات فى مؤسسات مساهمة ، او من الايجار التعاقدي،او من القروض.وحصول المزارع او المستثمر على المال بطريقة او بأكثر يعنى سيطرته على هذه الموارد واستعمالها فى مزرعته Resource Acquisition and Control بالطريقة التى يعتقد انها المثلى لتحقيق اهدافه الانتاجية .

ويستخدم التمويل الزراعى بصورة عامة كوسيلة لدفع عجلة التنمية الزراعية وتحسين صافى دخل المزرعة ، وبالتالى رفع مستوى المعيشة للمزارع من خلال توفير او تحقيق ما يلي:

- زيادة التكوين الرأسمالى فى الزراعة حيث يساعد التمويل على زيادة رأس المال المستثمر فى العمل الزراعى وخاصة عندما يتعلق الامر بتوفير القروض المتوسطة الاجل او الطويلة الاجل لاقامة الابنية وشراء الالات وانشاء المشاريع الانتاجية باختلاف انواعها.

- المحافظة على حجم نشاط زراعى ملائم : حيث يسمح التمويل بتوسيع العمل المزرعى مما يمكن المزارع من تخفيض تكاليفه والحصول على فائدة اقتصاديات الحجم.

- زيادة كفاءة الإنتاج: حيث يساعد التمويل على زيادة كفاءة إنتاج الحيازة الزراعية عن طريق تسهيل حصول المالك على المواشى والآلات الزراعية الحديثة، كما يمكنه شراء الاسمدة والاصناف المحسنة من البذور واستعمالها، ومن احلال الآلة محل الايدى العاملة كوسيلة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية. كما يمكن للتمويل ان يحسن التوقيت فى استعمال الاموال وبالتالى زيادة الكفاءة الانتاجية.

- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة: حيث تستدعى التطورات التكنولوجية فى معظم الاحيان او ظروف التسويق اجراء تعديلات رئيسية فى المزرعة تمكنها من التكيف مع الظروف المستجدة، فقد يستلزم الأمر استخدام تقنيات متطورة مثلا لتربية الدواجن بحيث تشكل منافسة شديدة تستلزم تخفيض أسعار المنتج وتكاليف الإنتاج واضطرار مربى الدواجن إلى استبدال وسائل الإنتاج التى يعمل بها.

- مواجهة التقلبات الموسمية فى الدخل والنفقات: يتصف الإنتاج الزراعى بالموسمية وبتأثره إلى حد كبير بالظروف الجوية. وقد يحصل المزارع على قيمة المحصول، إما دفعة واحدة أو على أكثر من دفعة خلال الموسم فى حين ان الانفاق على العمل الزراعى عملية مستمرة، ولذا فإن التمويل يوفر للمزارع السيولة اللازمة لمواجهة النفقات الموسمية فى الوقت الذى لا يتوفر لديه مدخرات ينفق منها.

- الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية: ينطوى العمل على كثير من المخاطر الناتجة عن الظروف الجوية أو الاوبئة، وهنا يلعب التمويل دورا رئيسيا فى حماية المشروع المزرعى من الفشل أو التصفية. فعندما يتوفر للمزارع هامش ائتمان أو مقدرة ائتمانية غير مستعملة فانه يمكن استعمالها فى الاقتراض لتمويل الالتزامات الطارئة للاستمرار فى عمله.

- اتاحة التملك: يساعد التمويل على تملك الارض فى فترة قصيرة نسبيا إذا قورنت بالفترة اللازمة لذلك فى حالة اعتماد المستثمر على مدخراته الشخصية فقط، فلو اعتمد الفرد على مدخراته الشخصية حتى يصل إلى المرحلة التى تسمح له بتملك الاراضى الزراعية فقد يطول هذا الوقت إلى أن يتعدى عمر الفرد نتيجة الارتفاع المستمر فى المستوى العام للاسعار، بالإضافة إلى ان التقدم فى العمر يفقد المزارع حيويته ونشاطه، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي.

المراحل التاريخية لتطوير بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مصر

لم تعرف مصر نظاما تمويليا أو ائتمانيا منتظما قبل انشاء بنك التسليف الزراعى عام١٩٣١. حيث كان الزراع يحصلون على ما يحتاجون إليه من تمويل قبل انشاء البنك من تجار القرى او ملاك الاراضى او المرابين وغيرهم، ولقد استمت تلك الفترة بعدم وجود مصادر متخصصة لاقراض الزراع وبخاصة صغارهم بالشروط التى تتناسب وطبيعة الإنتاج الزراعى وتميزه عن غيره من جوانب النشاط الاقتصادي، وبالاضافة الى مصادر

الاقراض غير المنظمة التى كانت شائعة فى ذلك الوقت فقد انحصرت بيوت المال القانونية فى تلك الفترة فى كل من البنوك العقارية والبنوك التجارية علاوة على فروع البنوك الاجنبية العاملة فى مصر. وقد تنبهت الدولة الى ضرورة وجود مؤسسة تمويلية متخصصة فى عمليات الائتمان الزراعي، وبدزت فى عام ١٩٣١ بانشاء بنك التسليف الزراعى المصري، الذى مر بعدة مراحل، حيث تحول البنك إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وفروعه بالمحافظات وتوكيلاته بالمراكز وساهمت التعاونيات فى رأسماله وإدارته وبلغ رأسماله ١,٥ مليون جنيه، والمرحلة الثانية حين صدر قانون التغاون سنة ١٩٦٠ وتطور اسلوب التعامل مع الزراع من الملاك فقط الى التعامل مع الحائزين سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بضمان المحصول وتحوّل جميع الحائزين إلى اعضاء بالجمعيات التعاونية. والمرحلة الثالثة فى ١٩٦٤/٣/٢١ حيث صدر القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ الذى حول البنك إلى مؤسسة عامة سميت بالمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى يتبعها ١٧ بنك بالمحافظات. وقد بدأت المرحلة الرابعة فى ١٩٧٦/٩/٩ حين صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الرراعى كهيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة وتحولت بنوك المحافظات إى بنوك للتنمية والائتمان الزراعى (١٧ بنك) يتبعها فروع بمراكز المحافظات (١٥٨ فرعا) ويتبعها بنوك القرى (٣٠٨ بنك) ثم المندوبيات (٤٤٥٠ مندوبية) التى صدر قرار بتحويلها إلى وحدات مصرفية اعتبارا من ١٩٩٥/٧/١. ويصل حجم العمالة بالبنك نحو ٣٥ الف عامل بينهما يبلغ عدد المتعاملين نحو ٣,٥ مليون عميل ويبلغ حجم اعمال بنك التنمية والائتمان الزراعى فى السنة نحو ١٠,٥ مليون جنيه ويصل رأس مال البنك إلى ٢٦٩,٥ مليون جنيه وتبلغ تكلفة الاقراض نحو ٤ ٪.

ومن الملاحظ أن البنوك المختلفة حاليا اصبحت تعمل فى الزراعة، لكن مميزات بنك التنمية والائتمان الزراعى فى التخصص والانتشار فضلا عن انه البنك الوحيد الذى يحتسب الفوائد بسيطة وليست مركبة ومعفى من رسوم ودمغات ايرادات عامة تجعله Accessable & Appealing.

الاستراتيجية الحالية والمستقبلية للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي

يعد البنك الرئيسى بنكا يقوم بوظيفة تنموية بالإضافة إلى قيامه بالاعمال المصرفية، تقوم استراتيجيته على دفع التنمية فى القطاع الزراعى حيث يعتبر الجهاز الرئيسى المسئول عن وضع خطط الائتمان لتمويل التنمية الزراعية. ويحدد التشريع السارى مهمة البنك فى القيام بالتخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتمويل التعاوني، ومتابعة البرامج والخطط، والرقابة على تنفيذ الخطط فى إطار السياسة العامة للدولة، وتمويل الائتمان وتوفير كافة مستلزمات الإنتاج، ووضع سياسة توزيع مسلتزمات الإنتاج بالنقل والاجل، ووضع سياسة لدعم المنشآت التى تعمل لصالح الزراعة، وتقديم العون والخدمات المصرفية للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات التعاونية، والقيام بجميع الاعمال المصرفية لخدمة اغراض الاستيراد والتصدير فى مجالات نشاط البنك المختلفة، وقبول الودائع والمدخرات من المتعاملين، وخدمة اغراض تصريف حاصلات الزراع بما يحقق منفعتهم.

وفى ضوء المتغيرات الاقتصادية التى تستهدفها الدولة التى بدأت مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى

بالتوقيع مع كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩١ ومدى انعكاس هذه المتغيرات على الوظيفة الرئيسية للبنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعى وبنوكه بالمحافظات تقوم خطة البنك فى المرحلة الحالية لمواكبة هذه المتغيرات على إعادة هيكلة البنك بزيادة مصادر تمويله ذات التكلفة المنخفضة لتقوم بدورها التنموى فى القطاع الزراعى مع توسيع دائرة الائتمان الحقيقى الملائم لطبيعة الإنتاج الزراعى والذى يشمل مرحلة ما قبل الإنتاج واثناء الزراعة وما بعد الإنتاج من تسويق وتصنيع مشروعات مرتبطة بالزراعة مع تعديل الدراسات الائتمانية والتكنولوجية والقواعد المصرفية ومحققة للتكامل فى حلقات الانتاج الزراعي.

وقد تم تعديل المادة ٣ من النظام الاساسى لبنك التنمية والائتمان الزراعى والتى اقرتها الجمعية العمومية غير العادية فى جلستها بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٥ حيث يتولى البنك وضع التخطيط المركزى الذى يقرره البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى موضع التنفيذ على مستوى المحافظة ويكون له على وجه الخصوص القيام بالاغراض الآتية:

١ ـ تقديم الائتمان اللازم لكافة عملاء البنك لجميع انشطة الإنتاج الزراعى والاعمال المرتبطة بالزراعة وجميع مجالات التنمية الريفية والبيئية والاجتماعية والخدمية وغيرها ويتم تقديم هذا التمويل لهؤلاء العملاء مباشرة أو عن طريق مشاركاتهم او الاسهما فى مشروعاتهم وانشطتهم كتوفير مدخلات الانتاج والتنمية وعمليات الإنشاء والتشغيل لمختلف المشروعات وعمليات تسويق المنتجات والخدمات محليا وخارجيا وعمليات التصنيع المحلي.

٢ ـ تقديم الخدمات البنكية بجميع انواعها اللازمة للعملاء كقبول الودائع والمدخرات وفتح حسابات مصرفية واصدار سندات وشهادات ادخارية بكافة انواعها وأجالها وفتح الاعتمادات المستندية وخصم الكمبيالات والاوراق المالية واصدار خطابات الضمان.

ومع التطور المأمول فى اعمال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوكه بالمحافظات يتم تحسين كافة مقار بنوك القرى لتكون واجهة التنمية الأولى فى القرية المصرية وتطوير النظم المصرفية لجذب اكبر عدد من العملاء مع استخدام الالآت الحديثة المتطورة ومنها الحاسب الآلى لتيسير خدمات البنك وتوفير الثقة بينه وبين عملائه مع تدريب اجهزة البنك على جميع المستويات لتصبح اكثر قدرة على أداء الخدمة للقطاع الزراعي.

ولمواكبة هذه المتغيرات ليصبح البنك قادرا على تقديم خدماته بصورة توفر احتياجات الزراع وتحقق الهدف منها فى زيادة الانتاج وتحقيق التنمية الزراعية يتم التأكيد على المحاور التالية:

برنامج كامل لإعادة الهيكلة ـ تعديل النظام الأساسى للبنك ـ توازن المحفظة بين مصادر التمويل ـ تخفيض العمالة عن طريق برامج المعاش الاختيارى المبكر ـ انخفاض السحب على المكشوف ـ تقليل الاصول غير المنتجة وحسن إدارة الأموال ـ تنويع الخدمات وعدم قصرها عى الزراعة ـ البنوك الشاملة ـ تحسين المقار وصورة البنك ـ إنشاء وحدات مصرفية ـ تعميم الميكنة على مستوى بنوك القرى ـ زيادة الودائع والمدخرات ـ حسن إدارة محفظة المشاركات ـ الجدارة الائتمانية ـ التسويق المصرفى ـ دراسات تحديد الأولويات وجدوى المشروعات ـ

نظام الطلب المشتق ـ تعديل التشريع مستقبلا ـ نظم المراجعة لحل المشاكل ـ الالتزام بقواعد بازل لرفع رأس المال ـ دخول مجالات تسويق القطن والارز والمحاصيل وتوزيع مستلزمات الانتاج ـ فاعلية تكاليف الصرف (البنوك الإقليمية).

برامج التصحيح الهيكلى ودور الوساطة المالية

تنقسم الموادر المالية للبنك أو ما يعرف بهيكل التمويل الى مصدرين اساسيين هما المصادر الداخلية وتتمثل فى رأس مال البنك واحتياطاته وهى التى يعبر عنها بحقوق الملكية أو حقوق المساهمين أو أصحاب رأس المال، لكونه يرتبط بنشاط البنك وأهدافه بما يسمح له بتغطية مصروفاته وتحقيق عائد مناسب لرأس المال. اما الاحتياطات، فهى المبالغ التى يتم تجنيبها من أرباح البنك فيشكل احتياطى قانونى او احتياطى خاص بهدف بعم المركز المالى للبنك، وتعتبر الاحتياطات مصدر تمويل بلا تكاليف. والمصادر الخارجية وتتمثل فى القروض والمنح من بنوك محلية وهيذات دولية بالاضافة إلى الودائع والمدخرات. ويحصل البنك على جانب من موارده فى شكل قروض من البنوك التجارية المحلية أ ما يسمى بالسحب على المكشوف. وتعد ودائع ومدخرات العملاء من المصادر الهامة للتمويل وتقبل البنوك هذه الودائع بشروط وقواعد يتفق عليها مع العملاء. وتصل مصادر تمويل البنك إلى نحو ٦,٣٦٦ مليار جنيه منها ١,٤ مليار جنيه حقوق ملكية و٣٥٤ مليون جنيه مخصصات و٣,٥ مليار جنيه أوعية ادخارية و٥٨٠ مليون جنيه قروض اجنبية طويلة الاجل و٨٨ مليون جنيه قروض محلية و١٨ مليون جنيه منحة المشروع القومى للميكنة ويبلغ السحب عى المشكوف نحو ٣٧٥ مليون جنيه.

ـ يقوم البنك بعمل تغييرات فى الهيكل التنظيمى حتى يتناسب مع الوظائف الجديدة التى سيقوم بها فى مجال الاعمال المصرفية اللازمة للتنمية الزراعية والريفية والمقرر تطبيقها خلال المرحلة القادمة للارتقاد بمستوى الاداء وتقديم الخدمات بحيث يكون البنك المصدر الرئيسى للتمويل والائتمان الزراعى من خلال اتباع ططق حديثه لنشاط التسويق المصرفى فى العمل على خلق وعيا ادخاريا بالريف المصري. كما شمل التخطيط التحول التدريجى من نشاط مستلزمات الانتاج الى انشطة اخرى بديلة فى اطار الهدف العام للبنك وضرورة ان تدار وحداته على اساس اقتصادي، وبالتالى تعديل اوضاعه لمواكبة هذا المتغير الجديد لذلك اعد البنك خططه لتطوير نشاطاته واوضاعه عن طريق تعديل هياكله التنظيمية والوظيفية وإعادة توزيع وحداته التابعة حتى مستوى القرية. ونتيجة لترك تداول مستلزمات الانتاج اقتضى الامر الغاء المندوبيات التابعة لبنوك القرى باعتبارها مراكز تخزينية لتوزيع تلك المستلزمات والعمل على تطوير العبض منها الى بنوك قرى مستقلة تهدف الى توسيع قاعدة الانتشار الجغرافى لتسهيل التعامل مع الزراع والمتعاملين الى حد سواء.

وتنفيذا لما تقدم اعدت الدراسات اللازمة لاعادة توزيع وتحديد بنوك القرى بما يحقق مباديء الانتشار فى تأدية الخدمات الائتمانية والمصرفية المتنوعة والعمل على تقريب المسافات بين النواحى التابعة لكل بنك وما يتبع كل منها من قرى بعد اعادة التوزيع وذلك بمراعاة حجم العمل فى البنوك القائمة والمقترح انشاؤها من حيث المساحات الزراعية المخدومة وعدد العملاء وحجم القروض الزراعية والاستثمارية وحجم الودائع والمدخرات،

وعدد القرى التى يخدمها كل بنك قرية، وتحقيق مبدأ اقتصادية الانشاء وسلامة الموقف الايرادي.

السياسة الائتمانية الزراعية للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى ظل التحرر الاقتصادي

تعتبر السياسة الائتمانية الزراعية احد الادوات الأساسية لإحداث التنمية وذلك فى إطار سياسة التحرر الاقتصادى والتى تتضمن التركيز على إعمال آليات السوق. ويتلخص الدور الرئيسى لهذا البنك فى إطار سياسة التحرر الاقتصادى فى تمويل انشطة الانتاج الزراعى الانتاجية والتسويقية المختلفة مع رفع كفاءة التمويل بتخفيض تكاليف الخدمات التى يقوم بها البنك والتركيز على العمليات الائتمانية والخروج التدريبى من دور توزيع مستلزمات الانتاج والتوسع فى مختلف صور وبرامج الأوعية الإدخارية المختلفة المنافسة مع المؤسسات الائتمانية المختلفة فى جذب المدخرات وتمويل مشروعات مختلفة للقطاع الخاص مع توفير الضمانات الكافية دون اسراف، فضلا عن تنشيط المتابعة لكفاءة الاقراض وتطبيق المعايير الدولية للحكم على الأداء الائتماني.

فقد كان دور البنك حتى أوائل الثمانينيات هو تقديم الخدمات الائتمانية سواء نقدا أو عينا للمزارعين وكانت الدولة تقدم من خلال البنك دعما للزراع يشمل مستلزمات الانتاج وفائدة قروض المحاصيل والأمن الغذائى واستصلاح الاراضي. وعلى الجانب الآخر كانت الدولة تقوم بتحديد أسعار المحاصيل واستلامها إجباريا بأسعار مخفضة ومع دخول الدولة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى من الطبيعى ان تظهر المشاكل فى المرحلة الانتقالية تتمثل فى عدم تناسب تكلفة الإنتاج الزراعى بعد رفع الدعم من عناصرها مع إيرادات الإنتاج والتى يؤثر ضعف القوى الشرائية.

ومع مولدعام ١٩٩١.

- اعتماد الدولة فى تدبير احتياجاتها من النقد المحلى على الاقتراض من البنوك التجارية وشركات التأمين والقطاع الخاص.. بدلا من الاقتراض من البنك المركزى المصرى ويتم ذلك بطرح سندات.

- قرار البنك المركزى المصرى بتحديد سقوف ائتمانية بهدف السيطرة على حجم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي.. ورغم إلغاء هذا القرار بتحرير السقوف الائتمانية فإن آثاره مازالت ممتدة.

- التدرج فى تقليص الدعم المالى الذى كانت تخصصه الدولة للزراع من خلال البنك.. وكان هذا الدعم يتمثل فى شقين الأول تحمل الدولة نسبة من تكاليف إنتاج بعض المدخلات الزراعية وبصفة خاصة الأسمدة والمبيدات بحيث تسلم إلى الفلاح بأسعار تقل عن قيمة تكلفتها الحقيقية وثانيا تحمل الدولة نسبة من سعر فائدة القروض التى تقدم إلى الفلاح تم تخفيض هذا المبلغ الذى تتحمله الدولة لتغطية هذا الفرق فى سعر الفائدة ثم صدر قرار الدولة بإلغاد الدعم نهائيا اعتبارا من ٢٨ مارس ١٩٩٣.. وأصبحت الفائدة المصرفية سئدة على الإنتاج الزراعي.

- تحرير أساليب تسويق المحاصيل الزراعية وذلك بإطلاق حرية الفلاح فى تسويق إنتاجه الزراعى بالكامل فيما

عدا محصول قصب السكر.

- السماح للقطاع الخاص بتداول كافة أنواع مستلزمات الإنتاج الزراعى استيرادا وتصديرا وإنتاجا وتوزيعا واتجاه البنك نحو التخلى عن التعامل فى هذا النشاط الذى كان محتكرا له وقصر دوره على التمويل النقدي.

- صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بفرض الضريبة العامة على المبيعات وكذلك إقرار التعديلات فى الرسوم الجمركية على الآلات وبعض مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وفى إطار الخطة الشاملة التى يجرى إدعداها لتطوير العمل فى بنك التنمية والائتمان الزراعى وصولا إلى سياسة ائتمانية جديدة تحقق مطالب المزارعين وتقضى على شكواهم التقليدية من الديون والفوائد المتراكمة عليهم لدى البنك وفى ظل سياسة التيسير على المزارع المصري، كانت اهم ملامح السياسة الائتمانية الجديدة والتى تتمثل فى ضرورة منح المزارعين مزيد من التيسيرات لمواجهة مشاكل الريف المصري، كذلك العمل على وضع سياسة متكاملة ليصبح الائتمان الزراعى أحد الآليات الهامة لعمليات التنمية الزراعية لمصر وبصورة تحقق عدة محاور اساسية منها العمل على خفض سعر الفائدة على متخلف القروض بأسلوب يجعل الجدوى الاقتصادية للانتاج الزراعى فى وضع افضل وذلك نظرا لأن برنامج الإصلاح الاقتصادى يترتب عادة على تعديلات السياسة الاقتصادية العامة واجراءتها.. مثل تعديل السياسة النقدية والمالية وسعر الصرف والتجارة والقضاء على مظاهر الترهل الاقتصادي، وعادة ما يستتبع برامج الإصلاح حالة إنكماش يصحبها ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعى ومن ناحية أخرى ثبات فى اسعار الحاصلات الزراعية الامر الذى يوجب ضرورة ان تكون تكلفة الاقراض (سعر الفائدة) فى مجال الزراعة متناسبة مع هذه الظروف خلال المرحلة الانتقالية للإصالح. وتيسير الاجرادات للحصول على القروض بما لا يضر بالمال العام وفى هذا الصدد تم الغاد صور الضمانات غيى المنطقية مثل نظام الشيكات على بياض التى كانت تدفع المزارعين الى العزوف عن الاقتراض من البنك. ووضع نظام محكم لضبط حسابات الفلاحين وهذا الموضوع كان مثارا لشكوى قطاع عريض من فلاحى مصر بسبب تحميل المزارع تكلفة عمليات زراعية لم يقم بإجرائها.

وفيما يلى اهم معالم السياسة التمويلية لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى مصر

١ - التمويل الزراعى الموسمى للانتاج النباتي

ان الائتمان الزراعى لم يعد وسيلة لدعم المنتج الزراعى وانما اصبح محورا اساسيا فى تمكين الزراع من استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج للمحاصيل الزراعية عن طريق توفير القروض الموسمية بما يتناسب والتكلفة الفعلية للعمليات الزراعية لكل محصول بما يمكن المزارع من زيادة الانتاجية. فبنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات تقوم بتوفير قروض للانتاج النباتى بواقع ٧٠٪ من التكلفة الفعلية اللازمة لزراعة كل محصول وللمواسم الثلاث الصيفى والنيلى والشتوى سواء كانت زراعات محاصيل تقليدية أو خضر أو فاكهة أو نباتات طبية وعطرية للزراع الذين لديهم بطاقات حيازة لمساحة ارض

عدا محصول قصب السكر.

- السماح للقطاع الخاص بتداول كافة أنواع مستلزمات الإنتاج الزراعى استيرادا وتصديرا وإنتاجا وتوزيعا واتجاه البنك نحو التخلى عن التعامل فى هذا النشاط الذى كان محتكرا له وقصر دوره على التمويل النقدي.

- صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بفرض الضريبة العامة على المبيعات وكذلك إقرار التعديلات فى الرسوم الجمركية على الآلات وبعض مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وفى إطار الخطة الشاملة التى يجرى إدعداها لتطوير العمل فى بنك التنمية والائتمان الزراعى وصولا إلى سياسة ائتمانية جديدة تحقق مطالب المزارعين وتقضى على شكواهم التقليدية من الديون والفوائد المتراكمة عليهم لدى البنك وفى ظل سياسة التيسير على المزارع المصري، كانت اهم ملامح السياسة الائتمانية الجديدة والتى تتمثل فى ضرورة منح المزارعين مزيد من التيسيرات لمواجهة مشاكل الريف المصري، كذلك العمل على وضع سياسة متكاملة ليصبح الائتمان الزراعى أحد الآليات الهامة لعمليات التنمية الزراعية لمصر وبصورة تحقق عدة محاور اساسية منها العمل على خفض سعر الفائدة على متخلف القروض بأسلوب يجعل الجدوى الاقتصادية للانتاج الزراعى فى وضع افضل وذلك نظرا لأن برنامج الإصلاح الاقتصادى يترتب عادة على تعديلات السياسة الاقتصادية العامة واجراءتها.. مثل تعديل السياسة النقدية والمالية وسعر الصرف والتجارة والقضاء على مظاهر الترهل الاقتصادي، وعادة ما يستتبع برامج الإصلاح حالة إنكماش يصحبها ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعى ومن ناحية أخرى ثبات فى اسعار الحاصلات الزراعية الامر الذى يوجب ضرورة ان تكون تكلفة الاقراض (سعر الفائدة) فى مجال الزراعة متناسبة مع هذه الظروف خلال المرحلة الانتقالية للإصالح. وتيسير الاجرادات للحصول على القروض بما لا يضر بالمال العام وفى هذا الصدد تم الغاد صور الضمانات غيى المنطقية مثل نظام الشيكات على بياض التى كانت تدفع المزارعين الى العزوف عن الاقتراض من البنك. ووضع نظام محكم لضبط حسابات الفلاحين وهذا الموضوع كان مثارا لشكوى قطاع عريض من فلاحى مصر بسبب تحميل المزارع تكلفة عمليات زراعية لم يقم بإجرائها.

وفيما يلى اهم معالم السياسة التمويلية لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى مصر

١ - التمويل الزراعى الموسمى للانتاج النباتي

ان الائتمان الزراعى لم يعد وسيلة لدعم المنتج الزراعى وانما اصبح محورا اساسيا فى تمكين الزراع من استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة التى تؤءى إلى زيادة الإنتاج للمحاصيل الزراعية عن طريق توفير القروض الموسمية بما يتناسب والتكلفة الفعلية للعمليات الزراعية لكل محصول بما يمكن المزارع من زيادة الانتاجية. فبنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات تقوم بتوفير قروض للانتاج النباتى بواقع ٧٠٪ من التكلفة الفعلية اللازمة لزراعة كل محصول وللمواسم الثلاث الصيفى والنيلى والشتوى سواء كانت زراعات محاصيل تقليدية أو خضر أو فاكهة أو نباتات طبية وعطرية للزراع الذين لديهم بطاقات حيازة لمساحة ارض

زراعية سواء كانت الارض مملوكة او مستأجرة. ويستلزم صرف قروض الموسم الجديد سداد كامل مستحقات البنك عن قروض الموسم المماثل للعام السابق. ويقوم البنك بصرف القروض نقدا أو دفعة واحدة قبل موسم الزراعة مباشرة. ويقوم المزارع بتسويق حاصلات بمعرفته الشخصية.

٢ ـ التمويل للنشاط الاستثماري

ويغطى هذا الائتمان كافة القروض التى يتقرر منحها لجميع المشروعات الزراعية او المشروعات المرتبطة بالزراعة.وتبلغ نسبة المنح للمشروعات التى يقبل البنك تمويلها بين ٥٠٪ و٨٠٪ من اجمالى التكلفة وفقا لنتائج دراسة طلب المنح ونوعية المشروع واجل القرض. ويتم المنح اما نقدا للعميل مباشرة، أو السداد للوكلاء او الجهات المنفذة او لجزء منه او الموردة لمعداته او اجهزته او آلاته أو رؤوس الماشية او البضائع او مدخلات انتاجه او فتح اعتماد مستندى فى حالة استيراد معدات او اجهزة او آلات او قطع غيار او خطوط انتاج او رؤوس ماشية او مدخلات انتاجه.. الخ. وتنقسم القروض الاستثمارية الى قروض قصيرة الاجل وهى القروض التى لا يتجاوز اجلها ١٤ شهرا وتشمل قروض التشغيل والتسويق والتداول والصيانة والمشروعات الصغيرة الحرفية والبيئية وتسيهلات فتح الاعتمادات المستندية وذلك فى كافة مجالات المشروعات الزراعية والحيوانية والثروة الداجنة والسمكية ومشروعات التصنيع الزراعى وشراء رؤوس عجول التسمين.. الخ، وقروض متوسطة الاجل وهى القروض التى يتجاوز اجلها ١٤ شهرا وتشمل قروض الانشاء والتطوير والاحلال والتجديد وشراء رؤوس الماشية والمعدات والاجهزة والالآت الزراعية او تلك المرتبطة بالنشاط الزراعى وغيرها من الانشطة والمشروعات المماثلة، وقروض طويلة الاجل وهى القروض التى يتجاوز اجلها ٥ سنوات وتشمل قروض استصلاح واستزراع الاراضى وتطوير نظم الرى وانشاء او احلال بساتين النخيل والمانجو والموز.

٣ ـ تمويل تسويق مستلزمات الانتاج الزراعي

اتجه البنك مع تنفيذ سياسة التحرر الاقتصادى الى الخروج التدريجى من عملية توزيع مستلزمات الانتاج وفتح هذا المجال للقطاع الخاص والتعاونى للعمل به وفقا لآليات السوق لإحداث المنافسة المطلوبة لضمان تحسين الخدمة لصالح الزراع والمنتجين وبحيث يقتصر دور البنك على القيام بعلميات التمويل، وقد اتجه البنك الى تنفيذ استاتيجية جديدة تشمل ثلاث **محاور رئيسية:**

* تمويل القطاع الخاص من الشركات والوكلاء والموزعين وتجار التجزئة على مستوى القرية بما يضمن توفر مستلزمات الانتاج على مختلف المستويات من الانواع التى يطلبها الزراع مع تعدد الجهات التى يستطيع ان يتعامل معها لشراء احتياجاته من هذه المستلزمات مع وضع حد اقصى لحجم القروض التى يمكن منحها اللافراد والشركات بما يضمن عدم الاحتكار كما ان هناك خطة لقيام المندوبين الذين كانوا يعملون فى مجال توزيع مستلزمات الانتاج بمندوبيات البنك بالعمل كتجار على مستوى القرية لتوزيع هذه المستلزمات بما لهم من خبرة ومعرفة باحتياجات القرية والعملاء من المنتجين والزراع وذلك بعد تدريبهم على هذا العمل وتسهيل

حصولهم على التراخيص اللازمة ومنحهم قروض لتدبير هذه المستلزمات وإتاحة تأجير الفراغات التخزينية اللازمة لهم من السعات التخزينية المملوكة للبنك.

* تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة على مستوى القرى وتوفير مستلزمات الانتاج وتوزيعها عل المزارعين على اساس ان تقدم هذه الخدمة نقدا للمنتجين والزراع وان يقوم البنك بتقديم القروض النقدية اللازمة لشراء هذه المستلزمات وبذا تصبح الجمعيات موزعة فقط لمستلزمات الانتاج والبنك ممول سواء للجمعيات التعاونية او للزراع.

* انشاء شركات لتدبير وتوزيع مستلزمات الانتاج يساهم فيها البنك والعاملين فيه وكذا العاملين فى مجال مستلزمات الانتاج من وكلاء وشركات وغيرهم على الا تزيد مساهمة البنك عن ٢٠٪ بحيث تكون هذه الشركات قطاع خاص مستقلة يشارك فى توفير الخدمات اللازمة فى مجال مستلزمات الانتاج كقطاع خاص لا يخضع لبيروقراطية القطاع العام وبهذا تصبح هناك شبكة متكاملة لمستلزمات الانتاج تضمن توافرها وجودتها وتلبى احتياجات المنتجين والزراع منافسة بعضها البعض فى سبيل تأدية خدمة افضل للزراع ومتاح لها كل الإمكانيات المالية والسعات التخزينية والعمالة البشرية المدربة واضعين فى الاعتبار عدم اعطاء فرصة لظهور الاحتكار الذى قد يؤدى الى حدوث سلبيات فى هذا المجال.

٤ ـ تمويل تسويق الانتاج الزراعي

ـ مع تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحرير الفلاح من التحديد المحصولى بمعرفة الدولة واعطاؤها الحرية فى زراعة المحاصيل التى يريدها وحريته فى بيع محاصيله لمن يريد بالسعر الذى يرتضيه لذا اصبح لزاما على بنك التنمية والائتمان الزراعى الدخول فى تمويل مختلف مراحل تسويق هذا الانتاج للحد من تأثير تقلبات السوق على الفلاح وبالتالى على الانتاج الزراعى وتتلخص سياسة البنك فى الخطوات الآتية:

* منح قروض للمزارعين لتجهيز وتسويق محاصيلهم وذلك حتى لا يضطر الى بيع محصوله بأسعار بخسة لحاجته الى السيولة وتمكينه من ان يكون فى موقف قوى عند مفاوضة المشترين والتجار لشراء محصوله.

* منح قروض للمزارعين بضمان المحصول تمثل ٦٥٪ من قيمته السوقية بنظام الرهن الحيازى تسدد عند بيع محاصيلهم.

* منح قروض للتجار بنظام الرهن التجارى تمثل ٦٥٪ من ثمن شراء هذه المحاصيل كحساب جارى مدين وذلك خلق قوى شرائية لشراء المحاصيل الزراعية.

* منح قروض لجميع المراحل والتى تشمل انشاء محطات التدريج.. محطات الفرز والتدريج والتعبئة.. النقل.. التصنيع والحفظ.. التصدير سواء على مستوى الافراد او الوحدات الصغيرة او الشركات بانواعها.

* المساهمة فى إنشاء الشركات الخاصة بمراحل التسويق المختلفة.

* اتاحة الفراغات التخرينية لدى البنك للمزارعين والتجار لتخزين المحاصيل باسعار مناسبة.

* كما بدأ البنك بانشاء وحدة لبيانات السوق لتوفير المعلومات اللزمة للاسعار محليا وخارجيا وحجم الانتاج والواردات والصادرات ومعلومات الاسواق العالمية والمحلية ليمكن الاستفادة بها فى تحديد سياسة البنك بالنسبة لهذا المجال مع اصدار نشرة ليستفيد بها كل من يريد من المزارعين لمعرفة حاجة الطلب على محاصيلهم والاسترشاد بها فى تحديد المساحات التى تزرع من كل محصول، وكذا إتاحة هذه البيانات للمسوقين والمصنعين والمصدرين والتجار.

* إنشاء فريق دراسات وبحوث التسويق المصرفى للقيام بإجراء الدراسات والبحوث السوقية لمختلف الانشطة لعمل المسوح الميدانية على مستوى القاعدة (بنوك القري) وتحليل البيانات ووضع الخطط للتسويق والترويج المصرفى للمنتجات البنكية المختلفة خاصة فى المجالات الجديدة واهمها الاقراض للاعمال المرتبطة بالزراعة وتشجيع القطاع الخاص فى تسويق وتداول وتصنيع وتخزين وتوزيع كل من المدخلات والمخرجات الزراعية.

* بوضع حد ادنى لاسعار المحاصيل الاستراتيجية اصبح احد ادوار البنك استلام هذه المحاصيل لحساب الدولة مما يشكل نشاط تخزين وإقراض لمحصول مثل القمح او غيره من المحاصيل الاستراتيجية التى ترى الدولة استلامها اختياريا عن طريق البنك.

وبذا فقد اصبح للبنك دور كبير ومؤثر فى تمويل تسويق المنتجات الزراعية ليساهم فى تنفيذ سياسة الدولة فى تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره فى التسويق، دعما ليساسة الإصلاح الاقتصادي، وضمانا للمزارعين فى إيجاد مصادر لتصريف محاصيلهم بأسعار مناسبة مع تقليل تعرضهم لتقلبات السوق.

٥ ـ الخدمات التخزينية التى يقدمها البنك للمستثمرين

يقوم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوكه بالمحافظة بتأجير سعات تخزين وتقديم خدمات تخزينية من مستودعات ومخازن وشون تحت المظلات منتشرة فى جميع انحاء الجمهورية مساحتها تبلغ أكثر من ٤ مليون متر مربع تشمل ٢,٩ ميلون متر مربع شون، و١٤٢ الف متر مربع مظلات، و١٥٥ الف متر مربع مخازن، و٣٥١ الف متر مربع مستودعات والعدد المتاح من الشون والمظلات والمخازن والمستودعات هو ٥٠٥ شونة، و٢٩١ مظلة، و٤١٧ مخزن ومستودع وذلك لخدمة المصانع والمصدرين والوكلاء والموزعين والمنتجين والشركات والزراع والمستوردين والهيئات والتجار ومقاولى الخدمة ويتم التعامل بالفئات التخزينية للمتر المربع فى الشهر حسب الجهة والموقع وقيمة المخزونات ومدة التخزين.

٦ ـ خدمات البنك فى صيانة المحاصيل ومقاومة الآفات

يقوم البنك بتطوير نشاطه بما يتلاءم مع الاستراتيجية الجديدة له فى مجال التنمية الزراعية فيقوم بعمليات صيانة متطورة للحاصلات الزراعية من خلال تبخر جميع الواردات والصادرات التى يطلب تبخيرها فى الموانى والمناطق الجمركية، وتبخير الاخشاب والحاويات والمبردات بالموانى، وتبخير المخازن والثلاجات والاماكن المغلقة والشون المكشوفة، وتعقيم الصوب والزراعات المحمية مع الاستعداد لتقديم قروض متوسطة الاجل لعمليات

التعفير، والقضاء على الحشرات المتطايرة والزاحفة فى المنازل والمستشفيات والفنادق ومجلس الشعب وشركات الاغذية، ومقاومة القوارض بالمكتبات ودور العرض ودور الصحف والمستشفيات. وعلاوة على ذلك فقد قامت إدارة صيانة المحاصيل بالبنك بالتعاون مع هيئة التعاون الاقتصادى الالمانى (GIZ) بالاشتراك فى عمل مشروع لتقليل الفاقد فى الحبوب المخزونة بعد الحصاد وذلك عن طريق تدريب كوادر مختلفة على جميع المستويات الوظيفية للعاملين فى مجال التخزين على مستوى البنك الرئيسى وبنوك المحافظات بهدف تنمية معلوماتهم وتعريفهم بأحدث وسائل التخزين والصيانة.

٧ ـ المساهمات فى البنوك الوطنية والشركات

يقوم البنك بتدعيم شركات الامن الغذائى والميكنة الزراعية وانتاج التقاوى والبنوك الوطنية التى يتطل نشاطها بالتنمية الزراعية، وذلك بالمساهمة فى شركات وبنوك وطنية بلغت قيمتها اكثر من عشرة ونصف مليون جنيه مصرى.

٨ ـ تمويل محصول القطن

تنفيذا لاستراتيجية البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوكه بالمحافظات فى رسم السياسة الائتمانية للبنك فى إطار السياسة الاقتصادية للدولة.. ونظرا لتنفيذ سياسة تحرير تجارة القطن اعتبارا من موسم ١٩٩٥/٩٤ وصدور القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لذلك قامت بنوك التنمية بالمحافظات بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل لخدمة تسويق محصول القطن لتوفير سيولة لمواجهة حركة تداول الاقطان لكافة الفئات.

(أ) الخدمات الائتمانية من إعداد التربة للزراعة وحتى جنى القطن: يقوم البنك بتقديم خدماته الائتمانية للإنتاج لزراع القطن بجميع المحافظات المنتجة (١٣ محافظة) وذلك بصرف ٧٠٪ من قيمة التكلفة الفعلية لإنتاج محصول القطن طبقا لظروف كل محافظة وبضمان المحصول نفسه بحيث يقوم البنك بداية من إعداد التربة للزراعة حيث يقوم بصرف تقاوى بذرة القطن والاسمدة الكيماوية للزراع فى حالة تواجدها بمخازن البنك كما يقوم بصرف القيمة النقدية فى حالة عدم توافرها لدى البنك. بالاضافة إلى تقديم قروض خدمة الزراعة القطنية. ويقوم البنك بتمويل خطة المقاومة الكيماوية لمحصول القطن كما يقوم بصرف سلف لجنى المحصول.

(ب) التسهيلات الائتمانية فى مجال تسويق القطن: يقوم البنك بتوفير السيولة للزراع منتجى القطن حتى لا يضطر الى بيع محصوله فور عملية الجنى ويجد الوقت الكافى للبحث على افضل الاسعار المناسبة له فى حرية تامة. كما يوفر السيولة للتعاونيات الزراعية بالقرى إذا رغبت فى تقديم الخدمة التسويقية لاعضائها من الزراع المنتجين وذلك لصرف الدمغة المقدمة لهؤلاء الزراع ثم عرض القطن على منافذ التسويق المختلفة من تجار وشركات حليج ومغازل محلية ومصدرين. كما يتم توفير السيولة النقدية للتجار بمختلف مستوياتهم (وهم تجار القطن بالداخل وتجار القطن اعضاء بورصة مينا البصل والتجار المصدرين. كما تستفيد شركات القطاع

الخاص والتعاونيات الزراعية بالقري) لتمويل شراء القطن من الزراع المنتجين والجمعيات التعاونية بمختلف مستوياتهم.

ويبدأ التسهيل الائتمانى قصير الاجل أول موسم الجنى خلا شهر اغسطس وبحد اقصى ثمانية شهور للقطن الزهر واثنى عشر شهرا للقطن الشعر، على ان يتم الاقراض بضمان المحصول للزراع المنتجين (القطن) او الاقراض بضمان المحصول بالاضافة إلى الضمانات المتنوعة التى تقبلها بنوك الائتمان الزراعى بالمحافظات من التجار وشركات القطاع الخاص والجمعيات التعاونية بمختلف مستوياتهم. ويقدم الائتمان بواقع ٨٠٪ من سعر القطن الزهر لموسم ١٩٩٥/٩٤ (لرتبة جـ/ فج) والذى تضمن به الحكومة الحد الادنى لأسعار التوريد لحلقات التسويق.

٩ ـ تمويل استصلاح الاراضى الجديدة واستزراعها وتطوير نظم الري

يساهم بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تنفيذ خطة الدولة فى مجال التوسع الزراعى الافقى بتوفير الائتمان اللازم لاعمال استصلاح الاراضى واستزراعها وتطوير نظم الرى وحفر الآبار الجوفى عن طريق منح قروض ميسرة بفائدة مدعمة من قبل الدولة (تبلغ قيمة الفائدة ٦٪ ويصل قيمة الدعم الى ٩٪) لمساعدة القطاع الخاص العامل فى هذا من افراد وشركات وجمعيات تعاونية زراعية للأراضى المستصلحة وشباب الخرجين، وفى سبيل تحديد قيمة القروض وضع قائمة نمطية لتكاليف بنوك الاعمال المختلفة التى تقتضيها اعمال الاستصلاح أو تطوير نظم الرى كما وضع البنك القواعد والضوابط لصرف القروض وضمان سداده واستمرارا لسياسة البنك فى تحقيق دوره فى هذا المجال رؤى تطوير نظام وفئات الاقراض ليكون اكثر ملائمة وواقعية وذلك على ضوء التطبيق الفعلى بالاضافة الى المتغيرات التى توجب هذا التطوير ومن اهمها الارتفاع المضطرد فى تكاليف الاعمال واختلاف الاعمال نتيجة لاختلاف مساحة المشروع ورغبة المقترض فى استخدام القروض فى تمويل بعض الاعمال لقيامه بتنفيذ باقى الاعمال بتمويله الذاتى ولهذه الاسباب رؤى ان ترتكز سياسة الاقراض بالنسبة لهذه الاعمال على اسس جددة هى تحديد الاعمال المطلوب تمويلها من القرض تطبيقا وحساب تكاليفها الفعلية وتحديد قيمة القرض بنسبة ٥٠٪ من التكاليف الفعلية المحسوبة تطبيقا لسياسة البنك المركزى المصرى بالنسبة للاقراض مع مراعاة وضع حد اقصى لتكلفة كل عملية. ويتم صرف القرض على ضوء البرنامج الزمنى والاعمال المنفذة منه.

ويتشرط لصرف القرض ان يكون الصرف بموجب عقد يبرم بين البنك والمقترض وتمنح هذه القروض بالفائدة الميسرة يضاف إليها ١٪ كمصاريف خدمة تدفع مرة واحدة عند المنح، وتختلف الضمانات لهذه النوعية من القروض حسب نوع العقد المقدم فى حالة العقد المسجل يتم ترتيب حق امتياز لصالح المقرض على الأرض وما سيقام عليها من منشآت ومشروعات وفى حالة عقد البيع الإبتدائى يشترط لكى يقبل العقد الإبتدائى كضمان للقروض موافقة الجهة البائعة على التوقيع على ملحق العقد الثلاثى المبرم بين البنك والمستثمر والجهة البائعة. وفيما يلى استعراض لدور البنك فى الأراضى الجديدة.

* توفير قروض ميسرة بفائدة مدعمة لاستصلاح واستزراع الأراضى وتطوير نظم الري:

وتحقيقاً للمساهمة الذاتية من المفترض وضماناً لجديته فى استخدام القروض يكون قيمة القروض المدعمة التى يصرفها البنك لكل نوعية ٥٠٪ من قيمة هذه التكاليف وبالتالى تصبح نسبة المساهمة الذاتية مساوية تقريباً للقرض وهو ما يتفق مع تعليمات البنك المركزي.

وبالنسبة لقروض استصلاح الأراضى التى تصرف للأفراد يتراوح الحد الاقصى للقرض ١٢٠٠ جنيه للفدان الذى يروى رياً سطحياً بمياه نيلية أو مصارف، نحو ١٣٠٠ جنيه للفدان فى حالة الرى بمياه الآبار، أما فى حالة الأراضى التى تروى بالرى المتطور بمياه نيلية فيتراوح الحد الاقصى للقرض ما بين ١٢٠٠ جنيه للفدان فى حالة الرى بالرش نصف ثابت، ٢٣٠٠ جنيه للفدان رى بالتنقيط خضر، وفى حالة مياه الآبار يتراوح ما بين ١٣٠٠ جنيه رى بالرش نصف ثابت، و٢٤٠٠ جنيه للفدان رى بالتنقيط خضر، كما يتاح للجمعيات والشركات صرف قرض ميسر تحدد قيمته بنسبة ٥٠٪ من التكاليف وبحد أقصى ٥٠٠ جنيه للفدان بالإضافة إلى ما سبق ذكره فى حالة الأفراد، ويتم صرف القرض على دفعات وفقاً للبنود المحددة ولا يتم صرف الدفعة الأولى إلا بعد إستيفاء حصة التمويل الذاتى ولا يتم صرف الدفعة التالية إلا بعد قيام بنك المحافظة بالمعاينة على الطبيعة وإثبات ان المبالغ قد تم صرفها وتمنح فترة سماح ٥ سنوات ويتم السداد على أقساط سنوية حسبما تسفر عنه التدفقات النقدية لدراسة الجدوى الاقتصادية.

وبالنسبة لقروض استزراع الأراضى فإن محاصيل الاستزراع خلال سنتى الاستزراع تختلف باختلاف نوع التربة وطريقة الرى وطريقة الاستغلال إما بمعرفة صغار المزارعين (المنتفعين حتى ستة أفدنة) أو خريجى المعاهد والجامعات أو الجمعيات والشركات وبالنسبة للأراضى الطينية الملحية والطينية والطمية والجيرية تحت نظام الرى السطحى يصل قيمة القرض لصغار المزارعين نحو ٦٠٠ جنيه للفدان والجمعيات والشركات نحو ٧٠٠ جنيه للفدان ولخريجى المعاهد والجامعات ٨٠٠ جنيه للفدان، بينما يزيد قيمة القرض بنحو ١٠٠ جنيه للفدان لكل حالة على حدة من الحالات السابقة بالنسبة للأراضى الرميلية والرملية الجيرية تحت نظام الرى بالرش.

وتمسياً مع سياسة الدولة فى ترشيد استهلاك المياه يتم اتاحة صرف قروض ميسرة لتغيير أو تطوير نظم الرى على أن تتمشى قيمة القروض مع التكاليف الفعلية ويشمل التحويل من نظام رى سطحى إلى نظام رى متطور سواء نظام رى بالرش نصف ثابت، أو نظام رى بالرش ثابت، أو نظام بالرش المحورى أو المدفعى أو الجانبى على عجل، أو رى متطور بالتنقيط. كما يشمل التحويل من نظام رى متطور إلى أسلوب آخر من نظم الرى الأكثر تطوراً وفى جميع الحالات يتم صرف القرض على دفعتين الأولى مقدماً والثانية عند إتمام التركيب وبدء التشغيل ويعطى فترة سماح سنتين والسداد على ٤ أقساط سنوية.

كما يتم صرف قروض تؤدى إلى نجاح عمليات الاستصلاح واستزراع الأراضى مثل قروض انشاء منشآت

لازمة لخدمة مشاريع الاستصلاح نظراً لتواجد راغبى استصلاح الأراضى بصفة مستمرة فى الأرض بما يؤدى إلى ضمان جدية وسلامة الاستغلال وذلك عن طريق تهيئة إمكانية إقامة مسكن ريفى ومسكن صغير يتناسب مع حجم المساحة التى يحوزها المستثمر بهدف الاستصلاح وبشرط أن تكون دراسة الجدوى المقدمة منه للحصول على قرض استصلاح أو استزراع الأرض متضمنة تكاليف هذا البند وإلا تقل حيازته عن ١٠ فدان، كما يتم صرف قروض إنشاء انظمة الصرف المغطى إذا استدعت الضرورة تنفيذ أعمال صرف الأراضى سبق زراعتها من الأراضى المستصلحة ويتم إتاحة هذه القروض بشرط أن يكون هناك تخطيط شامل لمشروع صرف متكامل يخدم المنطقة يتم تنفيذه حتى مستوى الأعمال التى تتيح الصرف للمساحة المطلوب عنها القرض وتحدد تكلفة مشروع الصرف وفقاً لتقديرات الجهة التى يوافق عليها البنك بحد أقصى ٤٠٠ جنيه للفدان ويتم الصرف على دفعتين متساويتين الأولى مقدمة والثانية بعد الانتهاء من التنفيذ ويعطى العميل سنة سماح بعد صرف آخر دفعة.

وبالنسبة لقروض آبار الرى فقد رؤى إلا تقل المساحة التى يخدمها البئر عن ٤٠ فدان وفى حالة استخدام البئر لرى مساحات جديدة واستصلاحها واستزراعها فإن قرض الاستصلاح يتضمن بنداً لتدبير مصدر الرى سواء سطحياً أو جوفياً حيث اضيف لتكلفة مصدر الرى مبلغ ٢٠٠ جنيه للفدان فى حالة استخدام الآبار، أما بالنسبة لاستخدام البئر لتحسين الرى فى مساحات مستصلحة ومستزرعة فقد رؤى أن يكون صرف القرض لحفر الآبار فى الأراضى العادية وباستخدام المواسير العادية ويتم صرف قروض الآبار على دفعتين الأولى مقدماً والثانية بعد إتمام التركيب.

١٠ ـ إنشاء بنوك قرى بالأراضى الجديدة:

تم اعتماد استراتيجية البنك فى انشاء بنوك قرى فى الأراضى الجديدة لخدمة جمعيات الخريجين وجارى تنفيذ هذه البنوك تدريجياً وعددها كالآتى بمحافظة الشرقية ٣ بنوك قرى (سهل الصالحية ـ الصالحية الجديدة ـ الصالحية الجديدة ثاني)، وبمحافظة البحيرة ٢ بنك قرية (التحدى ـ الرواد)، وبمحافظة كفر الشيخ بنك قرية الأمل يخدم جمعيات مبارك والفيروز، وبمحافظة بنى سويف بنك قرية غرب مازورة لخدمة جمعيات الفسطاط والأحرار والاتحاد والفتح، وبمحافظة الاسكندرية (فرع النوبارية) ويتبعه قرى غرب النوبارية ـ وادى النطرون ـ أحمد بدوى ـ نجيب محفوظ ـ الزهراء ـ عباس العقاد ـ أبو بكر الصديق.

دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة:

نظراً للطبيعة المتميزة للمشروعات الصغيرة والقيود المحددة لمنح الائتمان من البنوك التجارية فقد قام البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى وبنوكه بالمحافظات بدور كبير فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة حيث التزم البنك بتوجيه نسبة متزايدة من موارده وجهوده لتنمية المشروعات الصغيرة وذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية هي:

* استخدام التسهيلات المتوفرة للبنك محلياً لتنمية المشروعات الصغيرة.

* توجيه أغلبية المعونات والقروض الأجنبية التى يحصل عليها البنك من مؤسسات التمويل الدولية لتمويل المشروعات الصغيرة.

* التعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة.

وفيما يلى استعراض لتلك المحاور: -

أولاً: استخدام التسهيلات المتوفرة للبنك محلياً فى تنمية المشروعات الصغيرة:

فى ضوء عدم وجود تعريف محدد للمشروعات الصغيرة فقد انصب مفهوم البنك عنها بأنها تلك المشروعات التى يمارسها المستثمر الصغير فى منزله أو حيازته الزراعية دون ما حاجة إلى إنشاءات ذات مواصفات خاصة وغالباً لا تزيد قيمة القروض الممنوحة لهذه المشروعات عن ١٠ آلاف جنيه للمشروع الواحد وتصرف بضمان الحيازة غالباً، وبالنسبة للدراسات التى قام بها البنك فى هذا الشأن فإنها تنحصر فى دراسات الجدوى الخاصة بهذه المشروعات والتى على أساسها توضع ضوابط وشروط منح القروض لها وتنحصر نوعيات المشروعات فى أنشطة الثروة الحيوانية، الثروة الداجنة، الزراعات المحمية، مشروعات الشباب، الميكنة الزراعية، الثروة السمكية، الأعمال المتعلقة بالزراعة علاوة على أن هناك أنشطة جديدة جارى اضافتها إلى هذه النوعيات لتوسيع قاعدة تعامل البنك وجذب شرائح جديدة من المجتمع للمشاركة فى دعم العملية الإنتاجية.

وتهدف سياسة البنك إلى تشجيع هذه المشروعات وذلك عن طريق: تبسيط الشروط الخاصة لمنح القروض لهذه المشروعات - تبسيط إجراءات صرف هذه القروض - تقليل الضمانات المطلوبة ما أمكن وبما لا يخل بالحفاظ على أموال البنك التى هى من المال العام - متابعة المشروعات منذ بداية إنشائها وحتى تسويق المنتج لتقديم المعاونة الفنية والمادية إذا استلزم الأمر - الإعلان عن هذه المشروعات وما يستحدث من أنشطة جديدة وذلك بوسائل الإعلام المختلفة ومن خلال وحدات البنك المنتشرة فى أرجاء الريف.

ومن أولويات التمويل للمشروعات التى تتوافر لها شروط وعناصر قيامها هي: سلامة المركز المالى - توافر الخبرة - حُسن السمعة - الغرض من المشروع - القدرة على السداد - الضمانات، وهى تلك المشروعات التى تجتاز بنجاح المعايير الائتمانية التى يطبقها البنك للكشف عن جدارة الائتمان، وأن يكون من المشروعات المستهدفة فى الخطة مثل المشروعات التى توفر فرص عمل جديدة وإضافية للشباب - والمشروعات التى تحقق عائداً يزيد دخل الفرد أو القرية ويحقق إضافة للاقتصاد القومى - المشروعات التى تعظم دور المرأة الريفية - المشروعات الخاصة بالصناعات البيئية فى القرية (معامل البان صغيرة / اقفاص الجريد/ الموبيليا.. الخ) - المشروعات التى تهدف إلى تحويل البيت الريفى إلى الاكتفاء الذاتى وتحقيق فائض للتسويق - أن يتم التكامل بين الأنشطة المختلفة والخدمات التى يتم منح قروضاً لها - أن يكون النشاط المستحدث نابعاً من القرية ومرتبطاً بالبيئة وبالإنتاج البيئى وتتوافر له مقومات قيامه فى البيئة.

ومن شروط منح القروض والضمانات والتيسيرات المقدمة لهذه المشروعات.. حُسن سمعة المستثمر والمركز المالى السليم مع توافر الخبرة لديه فى هذا المجال ـ الانتظام فى السداد فى سابق تعاملاته مع البنك ـ القدرة على المساهمة بالحصة الذاتية ـ قدرة المشروع عل تحقيق عائد يسمح بسداد الأقساط وهامش ربح مناسب ـ تناسب مدة القرض وفترات السماح وكذا أسلوب السداد مع حجم التدفقات النقدية ـ احتساب الفائدة عن القروض وفقاً لقيمة العائد الذى يحققه المشروع سنوياً وكذا ما يحققه من عائد للمجتمع ـ إجراء التأمينات لصالح البنك فى بعض نوعيات المشروع التى يخشى عليها من السطو أو الحريق أو النفوق ـ إجراء المعانية الدورية أو الفجائية للمشروع منذ بداية المنح وحتى نهاية مدة القرض للتأكد من صرف القرض فى الغرض المخصص له ـ تحرير عقد بيع تأجيرى لبعض الالات الممنوح قروض لها ـ تحرير عقد للقرض بين البنك والمستثمر، وفيما يلى استعراض تفصيلى لأهم تلك المشروعات:

*** التوسع فى تطبيق مشروع المرأة الريفية:**

لما كانت المرأة تمثل نحو ٤٠٪ من نسبة العمالة المنتجة فى الريف المصرى فقد انتهج البنك منهجاً يتفق ودوره فى خدمة القطاع الريفى وتنمية إنتاجية القرية المصرية وذلك بتنشيط دور المرأة الإنتاجى فى التنمية الريفية بهدف تحسين أحوالها المعيشية وبالتالى رفع المستوى المعيشى للقرية ككل عن طريق فتح آفاق جديدة فى مجال الأقراض والودائع لهذه الشريحة الهامة من المجتمع من خلال تقديم التمويل المناسب.

الفئات المستهدفة من المشروع. المرأة قليلة الدخل وفى سن الإنتاج ـ الخريجات واللاتى لم يحصلن على فرص عمل.

مراحل تنفيذ المشروع المرحلة الأولي: بدا تطبيقه ببنك التنمية بالقليوبية فى ١٩٩١/١٢/١٥ لعدد ٢ بنك قرية. والمرحلة الثانية: تم التوسع فى ٥ بنوك محافظات بعد النجاح الذى احرزه المشروع ببنك القليوبية ليشمل: الدقهلية ـ دمياط ـ الشرقية ـ الفيوم. والمرحلة الثالثة: تم تطبيقه فى غالبية بنوك المحافظات المطبق بها المشروع، وبلغ عدد القرى المطبق بها المشروع ٣٣٦ بنك قرية لعدد ١٤ بنك محافظة.

أهداف المشروع: تشجيع المرأة قليلة الدخل وفى سن الإنتاج على تحسين أحوالها المعيشية ورفع المستوى الاجتماعى بدخولها فى أى مشروع يحقق لها عائد والمشاركة فى للقضاء على البطالة بالنسبة للخريجات اللائى لم يحصلن على فرص عمل ويعد من أهم الطاقات المعطلة وفتح آفاق جديدة للاقراض بأسلوب ميسر بالنسبة للضمانات.

منهج التنفيذ: اعتمد البنك فى تنفيذ هذا النوع من النشاط على مجموعة من الأساسيات التى تهدف إلى تطوير خدمات البنك ومتنجاته المصرفية وأتباع أساليب حديثة فى خدمة العميلات وأهمها.. تخصيص مجموعة من السيدات بكل بنك محافظة وفرع وبنك قرية يتم تنفيذ هذه التجربة بها لكى تتولى كل منها مسئولية محددة عن تخطيط وتنفيذ ومتابعة هذا النشاط ـ اختيار مجموعة من السيدات بمعايير موضوعية بحيث يكون لديهن القدرة

على الاتصال ومهارات الاقناع والتفاوض ومعرفة عامة بمنتجات البنك المصرفية سواء فى مجال الإيداعات أو الأقراض ـ تبسيط الإجراءات اللازمة للإيداع أو صرف القروض بحيث يحقق ذلك رضا العميلات ورغبتهن فى التعامل مع البنك ـ مرونة الضمانات المطلوبة لصرف القروض المرأة مراعاة لظروفها الاجتماعية والاقتصادية (ضمانة المشروع وقدرته على السداد ـ أو ضمانة جماعية من مجموعة من السيدات) ـ استحداث أنواع جديدة من خدمات البنك التى تتوافق مع احتياجات المرأة وقدرتها البدنية والتى تراعى المعتقدات الدينية السائدة ـ الربط والتنسيق بين مسئولات المرأة بالبنوك وبين قيادات العمل الاجتماعى بالقرية أو المدينة للمساهمة فى إقامة الصلات مع العميلات والقيام بدورهن فى الاعلام عن خدمات البنك بين باقى السيدات.

الأنشطة التى يمولها المشروع: منافذ توزيع الخضر ـ فرازات الالبان ـ صناعة الأوانى الفخارية ـ قروض الثروة الحيوانية تربية الدواجن المنزلية ـ مشروعات صناعة منتجات النخيل ـ تشغيل مشروعات إنتاج الحصر من السمار ـ قروض تشغيل إنتاج الاكلمة من صوف الأغنام ـ قروض تشغيل وحدات طحن الغلال قروض الأفران الصغيرة ـ قروض تربية دودة القز ـ قروض تشغيل وحدات استخراج الزيوت النباتية والعطرية ـ قروض المخللات والمربات قروض تجفيف العنب ـ قروض التسويق للمنتجات سالفة الذكر ـ قروض للأنشطة التى ترتبط بالبيئة، ولضمان جدية مشاريع الثروة الجيوانية والداجنة وحرصا من البن على توفير سلالات محسنة جيدة لمشاريع الثروة الحيوانية والداجنة على وجه العموم.

الشروط التى يتم على أساسها الأقراض هى جديدة العميلة والمشروع ـ قيمة القرض من ٥٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠ جنيه ـ يصرف القرض بضمان المشروع نفسه وقدرته على السداد أو ضمان جماعى عن طريق حصول مجموعة من السيدات على قروض متكاملة وتضمن كل عميلة الأخرى ـ المتابعة الفعلية عن طريق مسئولات المرأة والأجهزة المختصة ببنوك القرى والمحافظات والبنك الرئيسي.

وقد تم خلالا عام ١٩٩٤/٩٣ خدمة ١١٢٤٢٥ عميلة بلغ إجمالى القروض الممنوحة لهن حوالى ٨٢ مليون جنيه.

ثانياً: توجيه أغلبية المعونات والقروض الأجنبية التى يحصل عليها البنك من مؤسسات التمويل الدولية لتمويل المشروعات الصغيرة:

يحصل بنك التنمية والائتمان الزراعى على العديد من القروض والمنح الأجنبية من مختلف مؤسسات التمويل الدولية، وحرصاً من البنك على تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة فإنه يقوم بتقديم معظم تلك القروض إليها ومن أهمها:

١ ـ مشروع الخدمات الزراعية بالأراضى الجديدة: الممول من الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (الايفاد) والذى يجرى تنفيذه بمعرفة بنك التنمية والائتمان الزراعى بالاسكندرية وذلك بمناطق بنجر السكر حيث يوجد بنك قرية بنجر السكر الذى يخدم ٣٧ قرية ومنطقة غرب النوبارية ويوجد بها بنك قرية أحمد بدوى الذى يخدم ٧ قرى وبنك قرية الزهراء الذى يخدم ٦ قرى وبنك قرية عشر آلاف الذى يخدم قريتين فقط.

ومنطقة البستان الذى يوجد بها بنك قرية نجيب محفوظ الذى يخدم ١٧ قرية، وتبلغ المساحة التى يخدمها المشروع نحو ١٠١ ألف فدان منها فى منطقة بنجر السكر نحو ٦٣ ألف فدان، وفى منطقة غرب النوبارية نحو ١٣ ألف فدان، وفى منطقة البستان نحو ٢٥ ألف فدان. وذلك بغرض مساعدة صغار المزارعين وأصحاب المشاريع والجمعيات التعاونية الزراعية فى منطقة المشروع بمنحهم قرض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل ذلك فى مجالات مستلزمات الانتاج وتسمين العجول وذكور وأناث الأغنام وتغذية المواشى واناث الماشية وتسوية بالليزر والمخصبات والمناحل والتشجير والمعدات الزراعية ومزارع الأرانب والدواجن وتبطين المراوى ونظم الرى والمشاتل ومقشرة الفول السوداني.

٢ ـ مشروع التحديث الزراعى الذى يتيح للبنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى ووزارة الزراعة تمويلاً قدره ١٢١ مليون دولار يتم إستخدامها حتى عام ٢٠٠١ بهدف ربط التمويل الزراعى بالتكنولوچيا المتطورة واحداث تنمية زراعية شاملة فى القطاع الزراعى عن طريق إدخال التكنولوجيا المتطورة وتوصيلها للمزارع بما يحقق زيادة الانتاج الزراعى والارتفاع بدخل المزارع ويتم تنفيذ برنامج تسهيل إستخدام التكنولوچيا الزراعية المتطورة عن طريق إتاحة التسهيلات والخدمات الوظيفية فى ثلاث من مراكز البحث والإرشاد الإقليمية أولها فى وسط الدلتا والثانية فى الوجه القبلى والثالثة فى الأراضى الجديدة (النوبارية) لضمان قيامها بعملياتها كحلقة وصل مؤثرة بين المزارعين ووكالات الخدمات الزراعية فى مجالات البحث والإرشاد والائتمان ويهدف المشروع إلى تحقيق زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تقديم التكنولوچيا الزراعية المتطورة والمتكاملة فى الريف المصرى حتى مستوى القرية وزيادة الدخل الزراعى عن طريق تمويل استثمارات الخدمة للمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة وإتاحة تمويل طويل الأجل للاستثمارات الزراعية والريفية ولتوفير مستلزمات الانتاج وتدريب الأجهزة العاملة فى هذه المجالات وتحسين القدرات والتنسيق والربط بين الخدمات الزراعية والبحوث والإرشاد الزراعى من جانب وخدمات الاقراض الزراعى من جانب آخر وزيادة كفاءة استخدامها.

ثالثا: التعاون بين البنك والصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة

يعد الصندوق الاجتماعى للتنمية صندوقاً قومياً انشيء بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩١ ويتبع رئيس مجلس الوزراء ويختص بتعبئة الموارد المالية والفنية والمحلية للمعاونة فى تنمية الموارد البشرية ويهدف إلى توفير فرص عمل والمساهمة فى حل مشكلة البطالة والتعامل مع الاثار الجانبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى وتخفيف وطأة الاصلاح الاقتصادى عن كاهل محدودى الدخل وقد أشارت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢ / ١٩٩٣ ـ ٩٦ / ١٩٩٧ إلى دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة من خلال برنامج طموح يسمى تنمية المشروعات الصغيرة ويستمر ٥ سنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٧) ويهدف هذا البرنامج إلي:

* تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى إقامة المشروعات الصغيرة الانتاجية والخدمية.

* تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة الخاصة القائمة وبما يحسن من انتاجيتها ويرفع قدرتها على استيعاب المزيد من العمالة.
* تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لاقامة وتطوير المشروعات الصغيرة.
* تقديم المعونة الفنية اللازمة لاقامة وتنمية المشروعات الصغيرة.
* تعميق الوعى ونشر الاهتمام بالاستثمار الفردى والخاص عن طريق اكتشاف وتشجيع وتكوين طبقة من المروجين المتسثمرين والأفراد.
* التدريب وإعادة التدريب للخريجين والعمالة العاطلة لمقابلة احتياجات القطاع الخاص الحالية من العمالة الماهرة لبعض التخصصات.
* قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية بمنح ١٠ تسهيلات للبنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى تبلغ قيمتها ١٣٧,٢٠ مليون جنيه وهي:

التسهيل الأول : قيمته ٣٠ مليون جنيه لمدة ٥ سنوات وقد تم توقيع الإتفاق فى ١٨ / ٨ / ١٩٩٢ وقد تم صرف ٣ دفعات من الصندوق للبنك الرئيسى الأولى ١٠ مليون جنيه فى ٥ / ١ / ١٩٩٣، والثانية ١٠ مليون جنيه فى ٢٦ / ٧ / ١٩٩٣، والثالثة ١٠ مليون جنيه فى ٣ / ١١ / ١٩٩٤ وكانت سعر فائدة القرض ١٤٪ حتى ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٤، ثم ١٢٪ من ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٤ ، وبالنسبة لجدول الأقراض كان يشمل قروض تشغيل من ٢٥٠ جنيه إلى ٢,٥٠٠ ألف جنيه، وقروض استثمارية من ٥٠٠ جنيه إلى ٥٠ ألف جنيه (بحيث لاتدخل الأراضى أو المبانى فى هذا القرض ويتم تدبيرها بمعرفة طالب القرض) والفئات المستهدفة للأقراض هم خريجو الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية وما يعادلها، والفئات الاجتماعية التى تأثرت بتنفيذ الاصلاح الاقتصادي، والموظفون الذين قاموا بتسوية معاشاتهم والخروج المبكر، ومجالات الأقراض هى مشروعات تجارة وتخزين وتعبئة وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، والمشروعات الزراعية الصغيرة فى مجالات الأعمال المرتبطة بالزراعة والتصنيع الزراعي، والمشروعات المدرة للدخل والتى تنفذ بواسطة السيدات بالمناطق الريفية والمحافظات المنفذة للقرض هي: دمياط والدقهلية والغربية والفيوم والبحيرة. أما القروض المنصرفة للعملاء حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٩٥ كانت ٣٢,٨٤ مليون جنيه.

التسهيل الثاني: قيمته ٣٠ مليون جنيه لمدة ٥ سنوات ثم ١٠ سنوات وقد تم توقيع الاتفاق فى ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٣ وقد تم صرف دفعتين من الصندوق للبنك الرئيسى الأولى ١٠ مليون جنيه فى ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٣، والثانية ٥ مليون جنيه فى ١ / ٢ / ١٩٩٥، وكانت سعر فائدة القرض ١٢٪ سنوياً.

وحدود الاقراض كان الحد الأقصى للقرض ٧٥ ألف جنيه موزعة كالاتي: رأس المال العامل ٢٥ ألف جنيه كحد أقصي، ولتمويل المعدات ٥٠ ألف جنيه كحد أقصي. وبالنسبة لمجالات الأقراض هي: توفير القروض فى جميع المجالات ماعدا استصلاح الأراضي، ومساعدة المشروعات الصغيرة القائمة على الاحلال

والتجديد، وإقامة مشروعات صغيرة جديدة والمحافظات المنفذة للقرض هي: كفر الشيخ والجيزة والمنيا وأسيوط وسوهاج واسوان (شارك بنك أسوان فى برنامج الاقراض للدفعة الأولى من القرض وقيمتها ١٠ مليون جنيه فقط). أما القروض المنصرفة للعملاء حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٩٥ كانت ١٨,٨٩٦ مليون جنيه.

التسهيل الثالث: قيمته ٥ مليون جنيه لمدة ٥ سنوات وقد تم توقيع الإتفاق فى ٥ / ٥ / ١٩٩٤ وقد تم صرف ٣ دفعات من الصندوق للبنك الرئيسى الأولى ١,٢٥ مليون جنيه فى ٢٦ / ٥ / ١٩٩٤، والثانية ١,٢٥ مليون جنيه فى ١٨ / ١٢ / ١٩٩٤، والثالثة ١,٢٥مليون جنيه فى ١ / ٤ / ١٩٩٥، وكانت سعر فائدة القرض ٩٪ سنوياً. وحدود الاقراض ١٥ ألف جنيه كحد أقصى شراء من ٥ – ٧ رؤوس من الماشية لتمويل شراء مستلزمات الانتاج والتسمين أو كليهما. وبالنسبة لمجالات الأقراض هي: الانتاج الحيوانى فقط. والمحافظات المنفذة للقرض هي: أسوان فقط. أما القروض المنصرفة للعملاء حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٩٥ كانت ٣,٦٧٠ مليون جنيه.

التسهيل الرابع : قيمته ١,٥ مليون جنيه لمدة ٥ سنوات وقد تم توقيع الاتفاق فى ٨ / ١٢ / ١٩٩٤ وقد تم صرف دفعتين من الصندوق للبنك الرئيسى الأولى ٤٧٥ ألف جنيه فى ١٥ / ١ / ١٩٩٥، والثانية ٤٧٥ ألف جنيه فى ١٥ / ١ / ١٩٩٥، وكانت سعر فائدة القرض ٩٪ سنوياً. وحدود الأقراض ١٥ ألف جنيه لشراء ٦ ـ ٧ رؤوس عجول التسمين، و٢٠ ألف جنيه لشراء ٤ ـ ٥ ابقار للتربية، و ١٠ آلاف جنيه لشراء ٢٥ ـ ٣٠ رأس من الأغنام ويغطى القرض ثمن رؤوس بالإضافة إلى الأعلاف والخدمة البيطرية والأجور والتأمين. وبالنسبة لمجالات الأقراض هي: تسمين العجول، وتربية الأبقار الحلابة، وتربية الأغنام والمحافظات المنفذة للقرض هى العريش فقط. أما القروض المنصرفة للعملاء حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٩٥ كانت ٦٩٦ ألف جنيه.

التسهيل الخامس: قيمته ٤,٥ مليون جنيه لمدة ٧ سنوات وقد تم توقيع الاتفاق فى ٢٥ / ٦ / ١٩٩٥ وقد تم صرف دفعة واحدة من الصندوق للبنك الرئيسى قيمتها ١,٥ مليون جنيه. وكانت سعر فائدة القرض ٩٪ سنوياً. وحدود الاقراض ١٠٠ ألف جنيه لتمويل ميكروباص واحد مشاركة بين أثنين كل منهما بمعدل ٥٠ ألف جنيه. وبالنسبة لمجالات الأقراض هي: وسائل النقل الخفيف (شراء ميكروباصات الركوب) بغرض حل مشكلة النقل الداخلي، وتحسين خدمة النقل العام، وتسهيل حركة إنتقال محدودى الدخل، وإيجاد فرص عمل دائمة للخريجيين، وإتاحة فرص التدريب لقدرات العاملين بالمشروع، والمحافظات المنفذة للقرض هى المنيا. أما القروض المنصرفة للعملاء حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٩٥ كانت ٠,٠٩٠ مليون جنيه.

التسهيل السادس: قيمته ٣ مليون جنيه لمدة ٧ سنوات وقد تم توقيع الاتفاق فى ٨ / ٧ / ١٩٩٥ وقد تم صرف دفعة واحدة من الصندوق للبنك الرئيسى قيمتها ٣ مليون جنيه. وكانت سعر فائدة القرض ٩٪ سنوياً. وحدود الأقراض ١٠٠ ألف جنيه لتمويل ميكروباص واحد مشاركة بين اثنين كل منهما بمعدل ٥٠ ألف جنيه. وبالنسبة لمجالات الاقراض هي: وسائل النقل الخفيف (شراء ميكروباصات الركوب) بغرض حل مشكلة النقل الداخلي، وتسهيل حركة انتقال محدودى الدخل، وإيجاد فرص عمل دائمة للخريجين، وإتاحة

فرص التدريب لقدرات العاملين بالمشروع، والمحافظات المنفذة للقرض هى شمال سيناء. أما القروض المنصرفة للعملاء حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٩٥ كانت ٠,٤٨٣ مليون جنيه.

التسهيل السابع: قيمته ١,٢ مليون جنيه لمدة ٧ سنوات وقد تم توقيع الاتفاق فى ٨ / ٧ / ١٩٩٥ وقد تم صرف دفعة واحدة من الصندوق للبنك الرئيسى قيمتها ٠,٦ مليون جنيه. وكانت سعر فائدة القرض ٩٪ سنوياً. وحدود الاقراض ١٠٠ ألف جنيه لتمويل ميكروباص واحد مشاركة بين اثنين كل منهما بمعدل ٥٠ ألف جنيه. وبالنسبة لمجالات الأقراض هي: وسائل النقل الخفيف (شراء ميكروباصات الركوب) بغرض حل مشكلة النقل الداخلي، وتحسين خدمة النقل العام، وتسهيل حركة انتقال محدودى الدخل، وإيجاد فرص عمل دائمة للخريجين، وإتاحة فرص التدريب لقدرات العاملين بالمشروع، والمحافظات المنفذة للقرض هى الوادى الجديد. أما القروض المنصرفة للعملاء حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٩٥ كانت ٠,٦٠٠ مليون جنيه.

التسهيل الثامن : قيمته ١٠ مليون جنيه بالاشتراك مع الهيئة الزراعية المصرية، لمدة ٥ سنوات وسنتان سماح بغرض تداول مستلزمات الانتاج الزراعي، وقد تم توقيع الاتفاق فى ٢ / ٨ / ١٩٩٥ وقد تم الصرف على ٤ دفعات من الصندوق للبنك الرئيسى على النحو الآتي: الأولى قيمتها ٢,٥ مليون جنيه وتصرف خلال ٣٠ يوم من تاريخ توقيع العقد وتشمل المحافظات الآتية: الشرقية ـ البحيرة ـ الفيوم ـ الجيزة ـ الإسماعيلية. والثانية قيمتها ٢,٥ مليون جنيه وتصرف بعد ٣ شهور من تاريخ صرف الدفعة الأولى وتشمل المحافظات الآتية: القليوبية ـ الغربية ـ الجيزة ـ الاسماعيلية. والثانية قيمتها ٢,٥ مليون جنيه وتصرف بعد ٣ شهور من تاريخ صرف الدفعة الأولى وتشمل المحافظات الآتية: القليوبية ـ الغربية ـ كفر الشيخ ـ بنى سويف ـ المنيا والثالثة قميتها ٢,٥ مليون جنيه وتصرف بعد ٣ شهور من تاريخ صرف الدفعة الثانية وتشمل المحافظات الآتية: الدقهلية ـ أسيوط ـ سوهاج ـ شمال سيناء ـ جنوب سيناء، والرابعة قميتها ٢,٥ مليون جنيه وتصرف بعد ٣ شهور من تاريخ صرف الدفعة الثالثة وتشمل المحافظات الآتية: المنوفية ـ الاسكندرية مطروح ـ قنا ـ أسوان ـ الوادى الجديد (ولابد من تقديم ما يثبت صرف كل دفعة قبل صرف الدفعة التالية لها). وسعر فائدة الاقراض ١١٪ للمشروعات القائمة و٩٪ للمشروعات الجديدة. وحدود الاقراض ٤٠ ألف جنيه لكل مستفيد. والفئات المستهدفة للاقراض شباب الخريجين والباحثين عن العمل من الرجال والنساء، وبالنسبة لمجالات الاقراض هي: التجارة فى مستلزمات الإنتاج الزراعى من بذور وكيماويات حتى الجرارات الكبيرة.

التسهيل التاسع: قيمته ٢ مليون جنيه بالاشتراك مع وزارة الزراعة، لمدة ٥ سنوات وسنتان سماح بغرض تنمية المشروعات الصغيرة بالأراضى الجديدة، وقد تم توقيع الاتفاق فى ١٩٩٥/٨/٢. وقد تم الصرف على دفعتين من الصندوق للبنك الرئيسى على النحو الآتي: الأولى قيمتها مليون جنيه وتصرف خلال ٣٠ يوم من تاريخ توقيع العقد، والثانية قيمتها مليون جنيه وتصرف بعد إنتهاء صرف الدفعة الأولى للمستفيدين، وسعر فائدة الاقراض ١١٪ للمشروعات القائمة و ٩٪ للمشروعات الجديدة. وحدود الاقراض من ١٠ ـ ٥٠ ألف جنيه، و ٢٠٠ ألف جنيه للشركاء المتعددين. والفئات المستهدفة للاقراض شباب الخريجين والباحثين عن

العمل من الرجال والنساء ممن لديهم الخبرة فى إقامة مشروعات صغيرة أو التوسع فى مشروعاتهم القائمة بالأراضى الجديدة، واعضاء وعضوات الجمعيات التعاونية الزراعية من المنتفعين بالأراضى الجديدة من الشباب، وبالنسبة لمجالات الاقراض هي: تنمية المشروعات الصغيرة بالأراضى الجديدة والقائمة، والمحافظات المنفذة للقرض هى الاسكندرية (منطقة الاسكندرية ـ غرب النوبارية ـ مرسى مطروح ـ سيوه ـ مريوط ـ بنجر السكر ـ البستان، القناة وسيناء (شمال سيناء ـ والاسماعيلية)، الشرقية (صان الحجر)، الفيوم (الفيوم)، كفر الشيخ (كفر الشيخ ـ الحفير)، أسوان (كوم امبو)، البحيرة (شمال البحيرة).

التسهيل العاشر: قيمته ٥٠ مليون جنيه، لمدة ٥ سنوات وسنتان سماح بغرض مشروع تنمية المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة، وقد تم توقيع الاتفاق فى ١٩٩٥/١٠/٥. وقد تم الصرف على دفعتين من الصندوق للبنك الرئيسى على النحو الآتي: الأولى قيمتها ٢٥ مليون جنيه وتصرف خلال ٣٠ يوم من تاريخ توقيع العقد، والثانية قيمتها ٢٥ مليون جنيه وتصرف بعد إنتهاء صرف الدفعة الأولى للمستفيدين بشرط تمويل عدد من المشروعات يتراوح بين ٧٠٠ ـ ٧٥٠ مشروعاً فى كل مرحلة تحقق فرص عمل دائمة تتراوح بين ٣٥٠٠ ـ ٣٧٥٠ فرصة عمل، والتأكد من التزام الجهة الوسيطة لنسب توزيع حصيلة القرض على الوكالات المنفذة، ووصول تقارير المتابعة الشهرية. وسعر فائدة الاقراض ١١٪ للمشروعات القائمة و ٩٪ للمشروعات الجديدة. وحدود الاقراض حد أقصى ٥٠ ألف جنيه للمشروع الفردي، و ٢٠٠ ألف جنيه فى حالة تعدد الشركاء. وبالنسبة لمجالات الاقراض هي: مشروع تنمية المشروعات الصغيرة بالأراضى الجديدة والقائمة، والفئات المستهدفة للاقراض شباب الخريجين الذين يتوافر لديهم المكان والخبرة المناسبة، وذوى الحرف والفنيون ممن تتوافر لديهم المكان والخبرة المناسبة، والعاطلين بشكل عام ممن يتوافر لديهم المكان والخبرة المناسبة. والشروط الواجب توافرها فى المستفيد النهائى هي: أن يكون بالغ من العمر ٢١ سنة ولا يزيد عن ٥٥ سنة بالنسبة للمشروع الفردي، بالنسبة للمشروع متعدد الشركاء أن يكون أحد الشركاء على الأقل لا يتجاوز عمره "٥٥ سنة"، وأن يكون مقيم إقامة دائمة بنفس المحافظة التى يوجد بها المشروع، وأن يقدم دراسة اقتصادية عن المشروع، أن يقدم إلى الجهة الوسيطة التراخيص التى يتطلبها القانون، أن يكون من الفئات المستهدفة، وأن يجيد القراءة والكتابة، وإلا يعمل بالقطاع الحكومى أو قطاع الأعمال أو الخاص وإلا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة نهائية مخلة بالشرف. والمحافظات المنفذة للقرض هى قنا والاقصر وأسوان والوادى الجديد وبين سويف والبحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء والسويس وبورسعيد والاسماعيلية والاسكندرية ومطروح والمنوفية والشرقية.